

يقتب عليه تغيير في الوثيقة الدستورية تطور ظروف الحياة في مختلف مجالاتها يتجسب ما تقتضيه هذه الظروف، لكون الدستور هو الذي أوجد السلطة وحدد اختصاصاتها وعية مختلف شر القوانين مستمدة من الدستور فالقول بوجود نظام سياسي نهائي لا يمكن ومهما طال التغيير من نظام ما إلا ما يكون له يوم يلحقه التبديل¹ (ي لأي دولة لا بد أقال نظام الدستور ن يساير قانون التطور المستمر، لا بد أن يكونية س هناك تنظيم لوسائل شريعة معقدا كان ليمة يجب إتباعها لتعديل القواعد الدستور أم ةومبسطة، كالانقلاب وةالثر و مناي حقات الواقعية التي كان لها دور في عملية التعديل الدستولأمثلة أو المتغير باعتبار أن الما على الركان ذلك حكتببعض الأعمال المرة بالسياسة،